نواب يعتبرون إغلاق الطرق تصرفاً ميليشياوياً.. ومتظاهرون يلوحون بالعصيان

الجيش يفتح الطرقات.. والمحتجون يدعون لاستقالة الحكومة فوراً

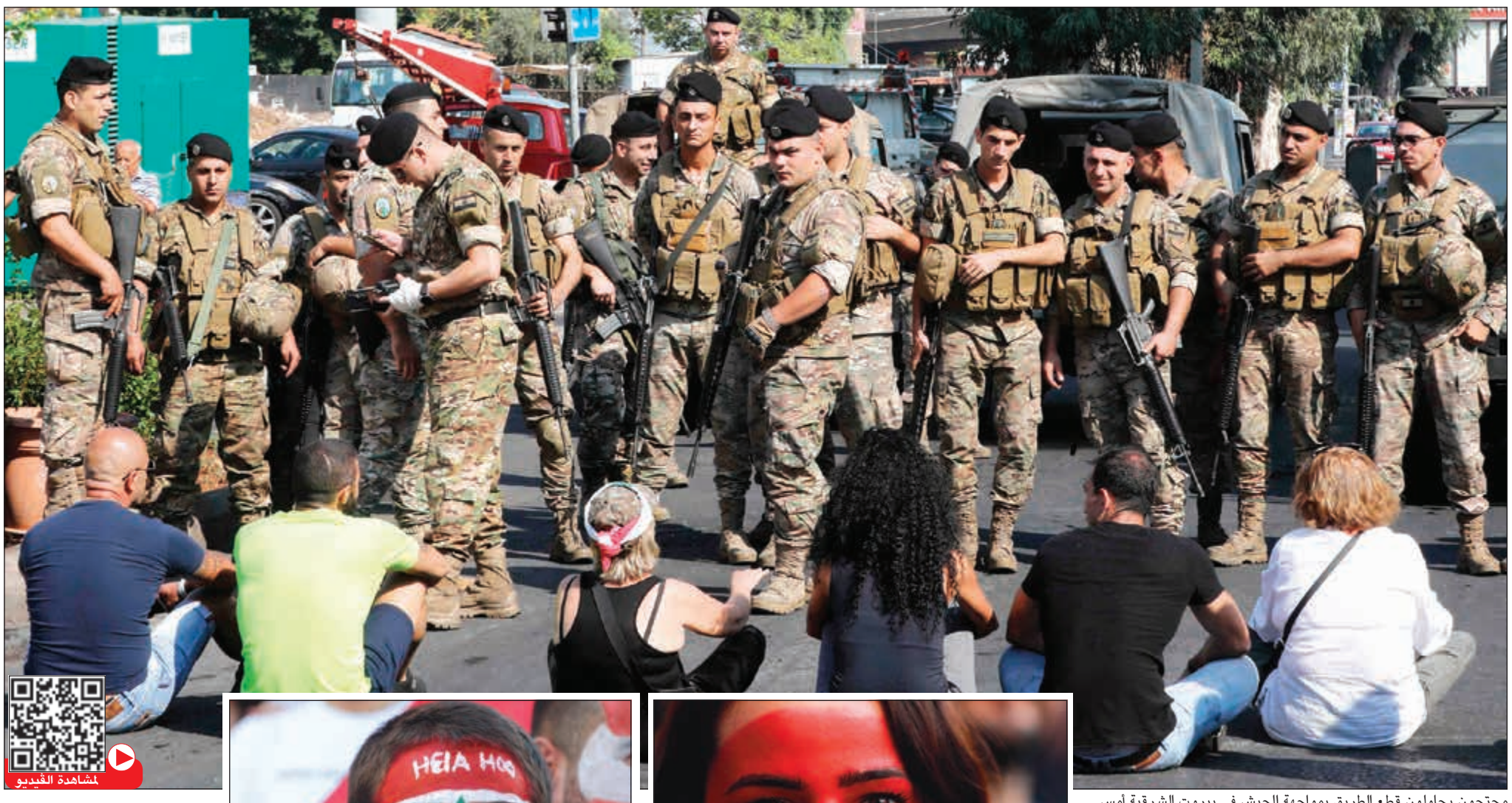

محتجون يحاولون قطع الطريق بمواجهة الجيش في بيروت الشرقية أمس

شاب وصبية لبنانيان زينا وجهيهما برسم علم لبنان خلال الاحتجاجات (ا.ف.پ)

بيروت ـ عمر حبنجر

الكباش مستمر وعلى أشده بين الحراك الشعبي المتظاهر في كل الساحات والنظام الذي يُصر المتظاهرون المتجاوزون للطائفية والحزبية على ان الشعب يريد اسقاطه، وكلا الطرفين يستحدث الاسلحة المناسبة لكسب المعركة.

وقد دعا الحراك الشعبي الذي يقود الاحتجاجات والمهدد بفقدان سلاح اغلاق الطرق دون الانتشار بالساحات، دعا الى استقالة حكومة سعد الحريري فورا وتشكيل حكومة انقاذ وطني من خارج المنظومة الحاكمة لتجرى انتخابات نيابية جديدة في مهلة اقصاها ستة اشهر.

وتلا العميد المتقاعد جورج نادر بيان الحراك الذي تضمن ايضا استرداد الاموال المنهوبة من قبل كل من تولى السلطة منذ 1990 حتى اليوم، ومنعهم من مغادرة لبنان ومحاسبتهم.

وقال البيان ان الشارع اسقط الشرعية والسلطة الحاكمة، ودعا طلاب الجامعات والمدارس الى متابعة الاعتصام، وقد خرجت المدارس الكاثوليكية في لبنان عن قرار وزارة التربية وقررت متابعة تعطيل الدروس اليوم ايضا.

وقبل ذلك، حاول الناشطون طوال نهار امس الالتفاف على قرار الحكومة تكليف الجيش بإعادة فتح الطرق العامة في جميع المناطق، مع حماية المتظاهرين في الساحات، كما طلب رئيس الحكومة سعد الحريري في اتصال هاتفي مع قائد الجيش العماد جوزف عون. من جهتها قيادة الجيش اعلنت انها ليست في صدد فتح الطرق بالقوة، وهذا ما حصل في محلة الشيفرولية التي تصل فرن الشباك وبيروت الشرقية بضاحية الحازمية وبعبدا واليرزة، حيث مقر وزارة الدفاع، وعندما تعذر اقناع الناشطين الذين افترشوا الطرق امكن التفاهم على فتح ممرات جانبية مؤقتا.

وتداول المعتصمون شريطا يتضمن حديثا لقائد الجيش العماد جوزف عون وفيه قوله «ما في جيش وقف شعبه معه وخسر، وما في جيش وقف شعبه ضده الا وسقط»، واضاف «سلاح الدنيا كله لا يوازي سلاح محبة الشعب».

ويشعر المحتجون في جميع المناطق اللبنانية بولاء مميز تجاه المؤسسة العسكرية التي اثبتت منذ تولي العماد جوزف عون قيادتها تجاوزها للمطبات الطائفية والفئوية التي هوت بها معظم المؤسسات الحكومية الخاضعة لسياسة المحاصصة السياسية بغلاف طائفي فاقع.

وقد تعاظم الرهان على الجيش عندما تصدى لراكبي الدراجات النارية الذين حاولوا اختراق ساحات الاعتصام في ساعة متأخرة من ليل اول من امس رافعين اعلام حركة امل وحزب الله، في خطوة تهويلية حملت رسائل الى اكثر من جهة، علما ان الحزب والحركة تنصلا من هذه العملية.

بيد ان مواقع التواصل الاجتماعي تداولت شريطين مسربين يتضمن الاول تعليمات من احد مسؤولي حزب الله والثاني من احد قياديي حركة امل ينبهان عناصرهما الى وجوب عدم الاقتراب من ساحات الاعتصام.

كما نفى مصدر في حركة امل وجود قرار من الحزب والحركة بتسيير تظاهرات، وان ما حصل من المحازبين كان عفويا وتلقائيا، ونحن نعتبر ان حق التظاهر والتعبير للجميع شرط الالتزام بالقوانين وعدم التعرض للممتلكات والاشخاص والرموز الدينية.

وضمن اطار السعي الحكومي لتفكيك التكتلات الشعبية الهائلة المعتصمة في الشوارع والساحات، قرر رئيس الجامعة اللبنانية ـ المحسوب على حركة امل ـ د.فؤاد ايوب استئناف الدراسة في مختلف الكليات والافرع اعتبارا من اليوم، كما دعا وزير التربية اكرم شهيب الى اعادة فتح المدارس الرسمية.

وقد اعلن ظهرا عن فتح الطرقات في طرابلس في وقت كان الناشطون يستقدمون مكبرات صوت ضخمة الى ساحة النور في طرابلس عاصمة الشمال. وانضم الزحلاويون الى حركة الاعتصام بإقبال اكبر امس، واعتبر الناشطون ان الاعتصام واغلاق الشوارع بالسيارات انما هما خطوات على طريق العصيان المدني الشامل حتى تحقيق المطالب التي لم تتحقق بالاصلاحات التي ادخلت على مشروع الموازنة من قبل مجلس الوزراء. واعتبارا من عصر امس، استعاد الحشد الشعبي حجمه التقريبي خصوصا في طرابلس ووسط بيروت، وتهجم المتظاهرون على بعض النواب الذين يحرضون على فتح الطرق بداعي انها تصرف ميليشياوي، كما حملوا على رئيس الجامعة اللبنانية الذي قرر استئناف الدراسة، وكذلك وزير التربية، ودعوا الطلاب الى مواصلة التحرك لتحقيق المطالب، وآخرها تشكيل حكومة مصغرة مستقلة.

وغير آبهين بالإجراءات الاصلاحية التي اتخذتها الحكومة، احتشد الآلاف من اللبنانيين في الشوارع في مختلف المناطق.

وأمام مصرف لبنان المركزي في بيروت، تجمع مئات منهم مرددين شعارات «يسقط يسقط حكم المصرف» احتجاجا على «السياسات المالية» المتبعة في البلاد. ويعتبر هؤلاء أن القطاع المصرفي، الذي يعود له الجزء الأكبر من ديون الدولة، شريك في إفقار اللبنانيين.

ويلفت المحلل الاقتصادي في مجموعة الأزمات الدولية هيكو فيمن إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة «عبارة عن تدابير تقنية قد تحسن الوضع المالي في البلاد، ولكنها لا ترقى إلى مستوى التحدي الذي يفرضه المحتجون».

ويتحدث الأستاذ في العلوم السياسية كريم المفتي لوكالة «فرانس برس» عن «كباش» حاليا بين الشارع والسلطة، ويقول «بعد سماع ردود الفعل الأولى، يبدو أن الشارع لم يبتلع الطعم».

ويعتبر أنه كان حريا بالحكومة أن تبادر بالإضافة إلى التدابير الاقتصادية العاجلة، لاتخاذ «إجراءات أكثر جذرية»، تقنع اللبنانيين الذين يطالبون بإصلاح شامل للنظام.

ويقول المفتي «دعا الرأي العام نفسه إلى مائدة الكبار، ويعتزم البقاء هناك».

إلا أن الحراك يفتقر في هذه المرحلة بحسب المفتي إلى شخصيات قادرة على تمثيله والبحث عن بديل سياسي في ظل وضع اقتصادي وسياسي دقيق.

ويتساءل «إذا كانت الحكومة والبرلمان والرئيس لا يمثلون الشارع، فما البديل؟» محذرا في الوقت نفسه من أن «الفراغ ليس خيارا».

رواد «التواصل الاجتماعي» بين مؤيد ومعارض... صور وڤيديوهات اختلط فيها الجد بالهزل

محتجون غاضبون خلال تظاهرهم بساحة رياض الصلح ببيروت (ا.ف.پ)

متظاهرة ترسم شجرة الأرز الشعار الوطني للبنان في منطقة ذوق مصبح أمس

بيروت ـ اتحاد درويش

اتخذت مواقع التواصل الاجتماعي أشكالا جديدة في التعبير عن الرأي خلال مواكبتها لأجواء ما يحصل في ميادين التظاهرات التي انطلقت يوم الخميس الماضي، وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض لها، وهو أمر طبيعي في بلد متنوع سياسيا وطائفيا، فاختلطت المواقف بين الجادة والملتزمة وبين الهزلية التي وصلت الى حد السخرية.

ونقل اللبنانيون عبر صفحاتهم على الفيسبوك ما هو حاصل في مكان الحدث من حماس المتظاهرين وهتافاتهم الى اللافتات والصور التي حملوها مع الصرخات الغاضبة مما آلت اليه الأوضاع، حتى إن بعضهم سبق شاشات التلفزة خصوصا أولئك المشاركين على الأرض الذين حولوا هواتفهم المحمولة الى وسائل اعلام مواكبة جنبا الى جنب الاعلام المرئي.

وعبر العديد من المغردين على مواقع التواصل عن رأيه كل بحسب خلفيته السياسية وانتمائه الحزبي وأرفقها بهاشتاغ مثل «لبنان ينتفض» «يسقط حكم المصرف» «لا ثقة» «ارحلوا» وغيرها وغيرها.. الى جانب ذلك حرص قسم كبير على دعوة اللبنانيين الى الاستمرار في التظاهرات والالتزام بالمشاركة الواسعة كونها الفرصة الاخيرة أمامهم للتغيير.

وفي المقابل رأى البعض ان أيادي خارجية تقف وراء ما يحصل في الشارع وانها محاولات لإسقاط عهد الرئيس ميشال عون، وتبادل الطرفان الاتهامات ففيما نشر البعض صور الحشود الواسعة للجماهير المشاركة وارفقها بعبارة يوم تاريخي وانها ثورة بكل ما تعني الكلمة، قابلهم آخرون بصور لشابات وشباب يدخنون النرجيلة او يرقصون مع تعليقات تقول أهكذا تكون الثورة.

وابتكر اللبنانيون أساليب ساخرة في التعبير كاستخدام ڤيديوهات استبدل اساسها بوجوة لسياسين وهم في حالة من الاحباط، ونشطت المواقع الالكترونية التابعة للأحزاب في صد الهجمات التي تعرضت لرموزها، ودعا آخرون لاعتماد صورة العلم اللبناني كبروفايل على الهواتف المحمولة، وتحولت أغنية 3 دقات الى كلام يحاكي الواقع المعيشي للبنانيين.

ومع تسارع الأحداث وارتفاع حصيلة المشاركين في الحراك الشعبي ليلامس المليونين بحسب وكالات عالمية، لاقت الاجراءات الاقتصادية للحكومة التي اعلنها الرئيس سعد الحريري رفضا لها وتصدرت الدعوات الى تصعيد التحرك بوجهها مع عبارة «لا ثقة» «استقيلوا» و«ارحلو».

وجاءت المشاركة النسائية في الحراك واسعة ولاقت صورة حفيدة الإمام موسى الصدر، صبا الصدر التي انضمت للحراك ترحيبا من قبل رواد المواقع الالكترونية، كما تلك التحية التي وجهتها نساء السودان للثائرات اللبنانيات.

تحليل إخباري

ماذا بعد «ورقة الإصلاحات» في الشارع والحكومة؟!

عندما انفجر الغضب الشعبي في الشارع وجد رئيس الحكومة سعد الحريري نفسه أمام 3 خيارات:

- إما استقالة فورية والتجاوب التلقائي مع خطاب الشارع ومزاجه.
- إما إحداث صدمة فورية محدودة تقضي بإقالة وزير الاتصالات محمد شقير الذي حمل مسؤولية إطلاق شرارة الأزمة (ضريبة «الواتساب»).
- إما الرجوع خطوة الى الوراء وطلب مهلة لوضع كل القوى أمام مسؤولياتها وإيجاد مخارج للأزمة.

بدا من اللحظة الأولى أن الحريري لا يفكر في الاستقالة، وأن هذا آخر ما يريده، لأن خروجه من السلطة يعرضه الى خسائر كثيرة، سواء على مستوى مستقبله السياسي وعلى مستوى التطورات الإقليمية التي دخلت جديا في مرحلة إنجاز التسويات للأزمات القائمة، والمسألة باتت مسألة وقت، والحريري يتطلع الى ملاقاة هذه التطورات والاستفادة منها. وبدا واضحا أن مهلة الـ 72 ساعة التي حددها الحريري لن تنتهي بإعلانه الاستقالة من رئاسة الحكومة، وإنما سيحاول في هذه المهلة انتزاع تنازلات من الوزير جبران باسيل في إطار الإصلاحات والضرائب التي يريد فرضها أو زيادتها، وانتزاع موقف مرن من حزب الله من بنود إصلاحية ضريبية، إضافة الى إفهام د.سمير جعجع ووليد جنبلاط اللذين يدعوانه الى الاستقالة أنه لن يأبه لهما في حال قررا الخروج من الحكومة.

انتهت المهلة بجلسة لمجلس الوزراء في قصر بعبدا، خرج بعدها الحريري ليتلو ورقة إصلاحات جريئة ومتقدمة، ولتبدو على وجهه ملامح ارتياح وثقة بالنفس وقدرة على استيعاب الحركة الشعبية في الشارع. لم ير الحريري في هذه الحركة نهاية لحكومته وإنما بداية نهاية للنظام الطائفي. لم يتعامل مع الغضب الشعبي على أنه تهديد لوضعه وإنما فرصة لتحسين وضعه، ولم ينظر الى الانتفاضة ضد الحكومة إلا بوصفها فرصة لتحقيق ما عجز عن تحقيقه سابقا، وهو ما عبر عنه عندما قال «تحرككم بكل صراحة هو ما أوصل للقرارات التي صدرت اليوم». وذهب الى أكثر من ذلك بأن اعتبر أن مطالب الناس هي مطالبه منذ سنتين، وأن ورقة الإصلاحات حققت ما كان يطالب به.. متفهما بقاء الناس في الشارع وعدم ثقتهم بالحكومة.

تصرف الحريري على أساس أنه فعل ما عليه. لعب ورقته الإصلاحية ورماها في وجه الجميع واضعا الكرة في ملعب الحراك الشعبي والمتظاهرين. ولكن ردة فعل الشارع جاءت فورية في رفض هذه الورقة وتجاوزها وكأنها لم تكن.. في الواقع، ارتفعت أصوات في ساحات التظاهر، التي تفتقد قيادة ومن يتحدث ويفاوض باسمها، تدعو الى اعتبار ما تحقق تحت ضغط الشارع أمرا جيدا، والى إعطاء الحكومة مهلة حتى آخر العام هي المهلة التي حددتها لتنفيذ ما وعدت به، وبالتالي انتقال المعارضة من الشارع الى ضفة المراقبة والانتظار.. ولكن «تصويت الشارع» جاء في معظمه ضد الحكومة وخطتها. وبدا أن هناك أزمة ثقة عميقة عند الناس بالحكومة ومجمل الطبقة السياسية الحاكمة، الى درجة أنها لم تعد تثق بوعودها ولا بقدرتها على التنفيذ، ولا ان يأتي الحل على يد من هم المشكلة في حد ذاتهم. لذلك لم يكن دخولا في تفاصيل ومقترحات الورقة وإنما رفض لها جملة وتفصيلا والدعوة الى البقاء في الشارع لإفهام الحريري أن عرضه مرفوض ودفعه الى خطوة الاستقالة التي تفاداها لأيام، وسيجد نفسه مجددا أمامها عاجلا أو آجلا.. ليس هناك فقط أزمة ثقة من جانب واحد، وإنما هناك تفاوت كبير في تقدير الأزمة. السلطة تجد أنها أعطت أفضل وأقصى ما تستطيع، وأنه جيد وكاف للخروج من الشارع ولاستيعاب الأزمة.. والشارع يرى أن المطلوب ليس إصلاحات ولا مغادرة الشارع، وإنما مغادرة السلطة لإعادة إنتاج سلطة جديدة قادرة ويؤتمن لها. وبالتالي، فإن الوضع سائر الى مزيد من التعقيد في مواجهة مفتوحة ومعركة «لي أذرع» و«من يقول آخ أولا».. السلطة تراهن على تفكيك التظاهرات عبر إجراءين: رزمة إصلاحات وفتح الطرقات (مع بقاء التظاهرات في الساحات).. والمعارضة الشعبية تراهن على مزيد من التنازلات والمكاسب لمصلحتها، بعدما ثبت أن التظاهرات أثمرت بعد أيام تراجعا من السلطة التي لا تتنازل إلا تحت الضغط.. وبين السلطة والشعب تتجه الأنظار الى الجيش اللبناني الخاضع لقرار السلطة السياسية من جهة، والملتزم دوره في حماية الناس والمتظاهرين من جهة ثانية.. هذه «الحماية» التي مارسها ليل أمس الاول عندما اقتربت «تظاهرة دراجات نارية» من مكان الاعتصام في بيروت وتصدى لها الجيش حتى لا تحصل احتكاكات وصدامات في ساحة الشهداء.. هذه التظاهرة رفعت أعلام «أمل» وحزب الله، ولكن الطرفين تنصلا منها وأظهرا تأييدا وتفهما للجيش الذي بعث برسالة واضحة تقف عند حدود حماية المتظاهرين ولا تصل الى تلبية مطلبهم في تسلم الجيش زمام الأمور وإدارة مرحلة انتقالية.